J. of Agricultural Economics and Social Sciences, Vol. 1 (2): 77 - 87, 2010

AN ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL POLICIES IMPACT ON THE PRODUCTION THE MOST IMPORTANT GENERAL CROPS IN EGYPT .

Hegazy, H. M. ; M. A. M. Shata and Mona F. E. Elboghdady
Agricultural Economic Dept., Faculty of Agric. Mansoura Univ.

تحليل إقتصادي لأثر السياسات السعرية على أهم محاصيل الحبوب في مصر .

حسين محمد حجازي ، محمدعلي محمد شطا و منى فتحي السيد البغدادي
قسم الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة المنصورة .

الملخص

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات الإقتصاد القومي حيث تشير الإحصاءات إلى ان قيمة الناتج الزراعي بلغت نحو ٨١,٣٧٠ مليار جنيه عام٢٠٠٦ بما يعادل نحو ١٤,٨% من الناتج القومى الإجمالي . كما يستوعب القطاع الزراعي نحو٣٠% من إجمالي القوى العاملة ، هذا وتعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الغذائية الهامة في الزراعة المصرية بالإضافة الى أن ناتجها الثانوي ذو قيمة إقتصادية عالية ومن اهم هذه المحاصيل الأرز والقمح والذرة الشامية حيث تعتبر هذه المحاصيل من المحاصيل الغذائية الرئيسية للمستهلك لأنها تمثل المصدر الرئيسي للكربوهيدرات والنشويات وتحتوي على نسبة عالية من الفيتامينات كما أن هذه المحاصيل لها دور رئيسي وفعال في التجارة الخارجية المصرية، ويستهدف البحث إلقاء الضوء على أثر السياسات السعرية على إقتصاديات إنتاج أهم محاصيل الحبوب بإستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية.

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائجد منها :-

(١) أشارت قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج لمحاصيل الدراسة إلى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على المنتجين بل وتحول إلى دعم فى بعض المحاصيل مثل الأرز في فترة التحرر الكامل حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى لمحصول الأرز نحو ٢,٣ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعماً يبلغ نحو١٣٠% من قيمة النواتج النهائية .

(٢) تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج محاصيل الدراسة محلياً خلال هذه فترات الدراسة المختلفة رغم إنخفاض هذه الميزة من فترة لأخري وإنتهت البحث بمجموعة من التوصيات الهامة

المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات الإقتصاد القومي حيث تشير الإحصاءات إلى ان قيمة الناتج الزراعي بلغت نحو ٨١,٣٧٠ مليار جنيه عام٢٠٠٦ بما يعادل نحو ١٤,٨% من الناتج القومى الإجمالي . كما يستوعب القطاع الزراعي نحو٣٠% من إجمالي القوى العاملة . و تشيرالإحصاءات أيضا الى ان الصادرات الزراعية تساهم بنحو٢٠% من الصادرات القومية لذا فهى تعد مصدر هاما لتوفير العملة الأجنبية اللازمة لإحداث التنمية الشاملة . هذا وتعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الغذائية الهامة في الزراعة المصرية بالإضافة الى أن ناتجها الثانوي ذو قيمة إقتصادية عالية ومن اهم هذه المحاصيل الأرز والقمح والذرة الشامية حيث تعتبر هذه المحاصيل من المحاصيل الغذائية الرئيسية للمستهلك لأنها تمثل المصدر الرئيسي للكربوهيدرات والنشويات وتحتوي على نسبة عالية من الفيتامينات كما أن هذه المحاصيل لها دور رئيسي وفعال في التجارة الخارجية المصرية حيث يعتبر الأرز من أهم الصادرات المصريه حيث بلغت قيمة صادرات الأرز في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٠٩,٣٣ ألف جنية/ طن ، كما يعتبر كلاً من القمح والذرة الشامية من اهم الواردات الزراعية المصرية حيث بلغت واردات القمح والذرة الشامية في عام ٢٠٠٦ على الترتيب ٥٥٣٧,٩٨ ، ٣١٢٦,٣١ ألف جنية/ طن من الواردات الزراعية ولقد تعرض القطاع الزراعي فى مصر لعدد من السياسات الإقتصادية الزراعية التي أدت إلى حدوث بعض التغيرات الجوهرية في هذا

القطاع بصفة عامة وقطاع الحبوب بصفة خاصة الأمر الذي يستدعي ضرورة حدوث أثر تلك السياسات على إنتاج محاصيل الحبوب .

مشكلة البحث :

لقد تعرض القطاع الزراعي لعدد من السياسات الزراعية التى تم إتباعها خلال الفترات الأخيرة والتى كان لها أثرها الواضح على القطاع الزراعي بصفة عامه وعلى إقتصاديات محاصيل الحبوب بصفة خاصة حيث أثرت هذه السياسات على إقتصاديات إنتاج هذه المحاصيل نتيجة لإلغاء سياسة الدعم على مستلزمات الإنتاج وكذلك إلغاء سياسة التوريد الإجباري بحصص معينة من الإنتاج بالإضافة إلى تحرير الأسعار المزرعية لنواتج هذه المحاصيل الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة وتحليل أثر هذه السياسات على إقتصاديات محاصيل الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على أهم النتائج التى ترتبت على إتباع تلك السياسات ووضع الأمر أمام واضعي السياسات الزراعية في مصر من أجل النهوض بإقتصاديات هذه المحاصيل الهامه.

هدف البحث :

يستهدف البحث إلقاء الضوء على أثر السياسات السعرية على إقتصاديات إنتاج أهم محاصيل الحبوب بإستخدام مجموعة من المؤشرات الإقتصادية المحسوبة من مصفوفة تحليل السياسات (PAM) و منها معامل الحماية الإسمى (NPC) ، معامل الحماية الفعال (EPC) ، معامل الميزة النسبية (DRC).

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم مدة الدراسة(١٩٨١-٢٠٠٦) إلى ثلاث فترات هي(١٩٨١-١٩٨٦) فترة ماقبل التحرر الإقتصادي ، (١٩٨٧-١٩٩٣) فترة التحرر الجزئي ،(١٩٩٤-٢٠٠٦) فترة التحرر الكامل . وقد تم إستخدام نموذج مصفوفة تحليل السياسات (PAM) ، وفيما يلى توصيف لهذا النموذج والمؤشرات الإقتصادية المحسوبه منه .

أسلوب مصفوفة تحليل السياسات (PAM)

وتعتبر مصفوفة تحليل السياسات من أهم الأدوت والأساليب الحديثة فى تحليل السياسات الزراعية وإستنتاج مجموعة من المعايير التى تساعد فى التعرف على توجهات السياسة الزراعية فى القطاع الزراعى بصفة عامة ومحصول القطن بصفة خاصة ومنها معامل الحماية الإسمى (NPC) ومعامل الحماية الفعال (EPC) ، معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) والذى يحدد الميزة النسبية فى إنتاج هذا المنحصول الهام والحيوي .

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات على متطابقة حسابية بسيطة وهى :-

الربح = العائد – التكاليف

وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات الزراعية بشكل أساسي على الميزانيات المزرعية للسلعة والتى تظهر فيها التكاليف والعائد ومن ضمنها تكاليف الإنتاج للمدخلات سواء القابلة للتجارة (Tradables) وهي التى يجرى فيها المتاجرة عالميا إستيراداً وتصديراً ، وغير القابلة للتجارة (Non- Tradables) مثل الأرض والمياه والعمالة حيث يجرى حساب التكاليف والعائد بأسعار السوق ثم بالأسعار الإقتصادية (أسعار الظل) وطرحهما للحصول على التحويلات والتى تعكس أثر السياسة .

هذا ويتم إعداد المصفوفة وتحليلها بإستخدام ست خطوات [٢] :-

(١) إعداد جدول تكاليف السلعة
(٢) تحديد أسعار السوق لبنود التكاليف والعائد
(٣) حساب تكاليف وعائد السلعة بأسعار السوق
(٤) إعداد الأسعار العالمية (الحدودية) لبنود التكاليف والعائد
(٥) حساب تكاليف وعوائد السلعة بالأسعار الإقتصادية

---

(٢) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الدورة التدريبية القومية فى مجال تحليل السياسات الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ١٢ – ١٧ مارس ٢٠٠١ .

(٦) إستخراج التحويلات بطرح القيم بالأسعار الإقتصادية من القيم بأسعار السوق .

وبعد الإنتهاء من الخطوات السابقة يتم إعداد المصفوفة بصورتها النهائية والتى تأخذ شكل الجدول التالي :-

بيان	الإيرادات	تكاليف المدخلات		الأرباح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
القيم الفعلية (أسعار السوق)	A	B	C	D
القيم الإقتصادية (أسعار الظل)	E	F	G	H
التحويلات (أثر السياسات)	I	J	K	L

مؤشرات المصفوفة وتشتمل على:

مقاييس الأرباح والتحويلات :

١) التحويلات فى الإيرادات (I = A - E) - الإيراد بأسعار السوق – الإيراد بأسعار الظل ، وإذا كانت التحويلات بالسالب فهذا يشير إلى وجود ضريبة تفرضها الحكومة على المنتجين في حين إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يعنى أن المنتجين يتلقون دعما .

٢) التحويلات فى مدخلات الإنتاج = تكاليف المدخلات بأسعار السوق – تكاليف الإنتاج بالأسعار الإقتصادية (أسعار الظل) .

- القابلة للتجارة (J = B - F)
- غير القابلة للتجارة (K = C - G)

وإذا كان قيمة التحويلات بالسالب فإن ذلك يعنى أن المدخلات تتلقى دعما ، بينما إذا كانت التحويلات موجبة فهذا يشير إلى وجود ضرائب مفروضة على المدخلات .

٣) التحويلات فى الأرباح (L = D - H)- الأرباح بأسعار السوق – الأرباح بالأسعار الإقتصادية وتمثل التحويلات فى الأرباح التأثير النهائي أو الصافي للسياسات الزراعية على المحصول موضوع البحث فإذا كانت سالبة القيمة فإنها تعكس التأثر السلبي للسياسة المتبعة ، فى حين تشير القيمة الموجبة إلى تحمل الحكومة لتكاليف إضافية لحماية ودعم المنتجين لهذا المحصول

مقاييس الحماية والميزة النسبية

أولاً – مقاييس الحماية Measures of Protection

ومنها معامل الحماية الإسمي ، ومعامل الحماية الفعال.

(١) معامل الحماية الإسمي Nominal Protection Coefficient (NPC)

ويقسم هذا المعيار إلى نوعين:

(أ) معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية

Nominal Protection Coefficient Of Outputs (NPCO)

وهو يعكس التشوهات السعرية أو الانحرافات السعرية بين القيم الفعلية للإيرادات (أسعار السوق) والقيم الإقتصادية ، أي أنه يقيس أثر تدخل الدولة فى تسويق وتسعير هذه المحاصيل ، ويقاس بقسمة الإيرادات بالقيم الفعلية (A) على الإيرادات بالقيم الإقتصادية (E) ، وإذا كان (NPCO > 1) فإن ذلك يشير إلى وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج المحصول أى أن السعر المحلى يفوق السعر العالمي ممثلا فى سعر الظل ، أما إذا كان (NPCO < 1) فإن هذا يعنى وجود ضرائب على منتجى هذه المحاصيل ، بينما إذا كان (NPCO = 1) فهذا يعني وجود سياسة حيادية أي لا يوجد أي تدخل من الدولة بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى هذه المحاصيل وكذلك أيضا لا تقوم الدول بأي سياسة حمائية لصالح منتجى هذه المحاصيل .

(ب) معامل الحماية الإسمية للمدخلات القابلة للتجارة:

Tradable Inputs Nominal Protection Coefficient (NPCI)

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على مستلزمات الإنتاج من خلال تحديد حجم الدعم الذي تقدمه الدولة لمستلزمات إنتاج هذه المحاصيل أي أنه يقيس الانحرافات أو التشوهات بين الأسعار المحلية للمدخلات القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية ، ويحسب بقسمة قيمة المدخلات القابلة للتجارة بأسعار السوق (B) على قيمتها بالقيم الإقتصادية (F) ، إذا كانت قيمة (NPCI > 1) فإن ذلك يشير إلى وجود ضرائب على منتجي هذه المحاصيل أى أن السعر المحلى لمستلزمات الإنتاج يفوق أسعارها العالمية ، أما إذا كانت (NPCI < 1) فإن ذلك يشير إلى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة ، فى حين إذا كانت قيمة

(NPCI = 1) فهذا يعكس غياب التدخل في سوق المدخلات القابلة للتجارة حيث يتساوى أسعار شراء هذه المدخلات محلياً مع أسعار شرائها من السوق العالمي .

(٢) معامل الحماية الفعال Effective Protection Coefficient (EPC)

ويقوم هذا المعامل بنفس دور معامل الحماية الإسمى ولكن يعتبر أكثر شمولية وكفاءة فى حساب تأثير السياسة لأنه يأخذ فى إعتباره كل من المستلزمات والنواتج معاً ، ويستخدم لقياس كافة الأثار الناتجة عن تدخل الدولة سواء من خلال تسعير المنتجات أو دعم مستلزمات الإنتاج أو فرض ضرائب على المنتجين أي أنه يعكس الأثر الصافى للسياسات المتبعة على إنتاج هذه المحاصيل ويقاس بقسمة القيمة المضافة بأسعار السوق (A - B) على القيمة المضافة بالأسعار الاقتصادية (E - F) .

ثانياً – مقاييس الميزة النسبية Measures of Comparative Advantage

معامل تكلفة الموارد المحلية Domestic Resources Cost Coefficient (DRC)

يستخدم (DRC) لقياس الكفاءة الإقتصادية للموارد المحلية وقياس الميزة النسبية لإنتاج محاصيل الحبوب على مستوى الإقتصاد القومى وذلك من خلال مقارنة تكلفة الفرصة البديلة لإستخدام الموارد المحلية بصافى تدفق النقد الأجنبي المتولد من إستخدام هذه الموارد ، وتكون الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة أكثر كفاءة ، ويقاس معامل تكلفة الموارد المحلية بقسمة تكلفة الموارد المحلية الغير قابلة للتجارة مقيمة إقتصادياً (G) على حاصل الفرق بين (قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج التى لها تجارة) مقيمة إقتصادياً (E – F) ، وإذا كانت قيمة (DRC > 1) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تفوق قيمتها المضافة ، أي أن الدولة تتحمل تكاليف أعلى فى إنتاج هذه المحاصيل محلياً ويعتبر هذا النشاط غير مربح وبالتالى فإن الدولة لن تكون لها القدرة التنافسية عالمياً في إنتاج هذه المحاصيل لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ، ويكون من الأفضل تحويل الموارد من إنتاج هذه المحاصيل إلى إنتاج محاصيل أخري ذات كفاءة إنتاجية أعلي وأكثر ربحية وتتمتع فيها بميزة نسبية إنتاجية تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية ، بينما إذا كانت قيمة (DRC < 1) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة إستخدام الموارد المحلية أقل من قيمتها المضافة بسعر الحدود مما يعكس تمتع هذه الدولة بميزة نسبية في إنتاج هذه المحاصيل ومن الأفضل التوسع في إنتاجها ، فى حين إذا كانت قيمة (DRC = 1) فإن هذا يشير إلى وضع التوازن حيث أن الدولة وصلت إلى نقطة التعادل **Break-Even Point** وبالتالى لا تحقق مكاسب أو توفير من إنتاج هذه المحاصيل .

وقد تم حساب الأسعار الإقتصادية لكلاً من مستلزمات الإنتاج والنواتج فى ضوء مجموعة من المفاهيم الإقتصادية فالبنسبة لجانب الإنتاج فقد تم تقدير القيم الإقتصادية لمحصول الأرز من خلال تقدير سعر المساواه للتصدير عن طريق خصم تكاليف النقل والتبيض من قيمة الأرز المبيض في المضارب أما بشأن المحاصيل الإستيرادية (القمح والذرة الشامية) فقد تم تقدير القيم الإقتصادية من خلال تقدير سعر المساواه للإستيراد عن طريق خصم تكاليف النقل وإجمالي الضرائب والرسوم من السعر العالمي مقيماً بـــ (جنية / طن) ، أما بشأن حساب القيمة الإقتصادية لتكاليف الإنتاج فقد تم إستخدام معاملات التحويل التالية والتى توصل إليها خبراء البنك الدولى حول مصر فى ٢٣ / ٧ / ١٩٩١ وهي ١,١٥٩ للعمل الألي ، ١,٦ لتكاليف السماد الكيماوى ، ١,٩٧٦ تكاليف المبيدات ، ١,١٤٩ تكاليف التقاوي ، ٠,٥ قيمة أجور العمال ، في حين تبقي بقية العناصر على حالها . وقد إعتمد البحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على البيانات الثانوية التى تصدرها المؤسسات الحكومية ومنها وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالإضافة الى الإستعانة بمجموعة من المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة .

النتائج البحثية

- **أولاً : محصول الأرز:**

١-معامل الحماية الإسمي للنواتج :

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج قد إرتفعت من سنةالى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام١٩٨١ نحو ٠،٣٢ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج أقصاها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ نحو ٤،٠٨ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في

الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج حيث أرتفعت من نحو ٠،٩٢ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٠،٩٨ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهومايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة من نحو ٠،٠٨% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠،٠٢% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى نحو ٢،٣ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعما يبلغ نحو١٣٠% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للأرز ودخول القطاع الخاص في مجال تصدير هذا المحصول الهام .

جدول رقم (١) : تقدير معاملات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الأرز خلال فترات الدراسة .

الفترة	السنة	معامل الحماية الإسمي للنواتج	معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
فترة ما قبل التحرر الإقتصادي	١٩٨١	٠,٣٢	١,١٦	٠,٣٩	٠,١٤
	١٩٨٢	٠,٧٤	١,٢٢	١,٢١	٠,٣٣
	١٩٨٣	٠,٧٦	١,٢٧	١,٣٨	٠,٣٧
	١٩٨٤	٠,٨٣	١,٢٧	٢,٧٨	٠,٧٩
	١٩٨٥	١,٤٨	١,٢٨	٦,٨٦	١,٣٤
	١٩٨٦	١,٤٠	١,١٩	٥,٥٠	٠,٩٢
	المتوسط	٠,٩٢	١,٢٣	٣,٠٢	٠،٦٥
فترة التحرر الإقتصادي الجزلي	١٩٨٧	٠,٩٥	١,٢٠	١,٨٦	٠,٢٧
	١٩٨٨	٠,٧١	١,١٤	١,٠١	٠,١٢
	١٩٨٩	٠,٨٧	١,١٢	١,١٧	٠,٠٩
	١٩٩٠	١,٠٤	١,١١	١,٣٧	٠,١٠
	١٩٩١	٠,٩٧	١,٠٧	١,٢٨	٠,١١
	١٩٩٢	١,٠٣	١,٠٠	١,٥٤	٠,١٣
	١٩٩٣	١,٣١	١,٠٠	٢,١٧	٠,٣٥
	المتوسط	٠,٩٨	١,٠٩	١,٤٨	٠،١٧
فترة التحرر الإقتصادي الكامل	١٩٩٤	٠,٩٢	١,٠٠	١,٢٧	٠,١٨
	١٩٩٥	١,٣٩	٠,٩٨	٢,٠٦	٠,٢٢
	١٩٩٦	١,٣٩	٠,٩٦	٢,٠٥	٠,٢١
	١٩٩٧	١,٦٧	٠,٩٦	٢,٦٧	٠,٣٣
	١٩٩٨	١,٦٣	٠,٩٥	٢,٥٧	٠,٤٥
	١٩٩٩	٢,١٧	٠,٩٥	٣,٩٦	٠,٧١
	٢٠٠٠	٢,٥٤	١,٠٠	٤,١٨	٠,٦٣
	٢٠٠١	٢,٤٠	٠,٩٨	٤,١٠	٠,٥٩
	٢٠٠٢	٢,٨٩	١,٠١	٤,٠٦	٠,٥٢
	٢٠٠٣	٢,٠٥	٠,٩٦	٤,٨١	١,١٢
	٢٠٠٤	٣,١٥	٠,٩٥	٧,٠٤	١,٠٩
	٢٠٠٥	٣,٦٤	٠,٩٧	٨,٤٢	١,١١
	٢٠٠٦	٤,٠٨	٠,٩٦	١٠,٣٥	١,٣٦
	المتوسط	٢,٣٠	٠,٩٧	٤,٤٢	٠,٦٦
	المتوسط العام	١,٦٣	١,٠٦	٣,٣١	٠,٥٢

٢- معاملات الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية :

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية قد إنخفضت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام١٩٩٨ نحو ٠،٩٥ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية أقصاها في عام ١٩٨٥ حيث بلغ نحو ١،٢٨ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للعناصر الإنتاجية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الأسمى للعناصر الإنتاجية حيث إنخفضت من نحو ١،٢٣ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١،٠٩ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠،١٤% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠،٠٩% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة معامل الحماية الأسمى نحو ٠،٩٧ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعما يبلغ نحو٠،٣% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للأرز .

٣-معامل الحماية الفعال :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الحماية الفعال قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٨١ نحو ٠،٣٩ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ نحو ١٠،٣٥ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الفعال نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الفعال حيث إنخفضت من نحو ٣،٠٢ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١،٤٨ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إرتفاع نسبة الضرائب المفروضة بنحو ١،٥٤% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠،٤٨% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الفعال نحو ٤،٤٢ وهو ما يعني تلقي منتجي الأرز دعماً يبلغ نحو٣،٤٢% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للأرز ودخول القطاع الخاص في مجال تصدير هذا المحصول الهام .

٤-معامل تكلفة الموارد المحلية :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية قد إرتفعت من سنة إلى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٨٩ نحو ٠،٠٩ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغ نحو ١،٣٦ وهومايعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز محلياً خلال هذه الفترة وبالتالى فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الأرز عالمياً وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية حيث إنخفضت من نحو ٠،٦٥ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٠،١٧ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج محصول الأرز بنحو ٠،٤٨% من إجمالي قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الأولى إلى نحو ٠،١٧% في الفترة الثانية بينما إرتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٠،٦٦ مما يعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الأرز محليا خلال هذه الفترة وبالتالى فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الأرز عالمياً .

- **ثانياً : محصول القمح :**

١- معامل الحماية الإسمي للنواتج :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام١٩٨٢ نحو ٠،٤١ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج أقصاها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٣،٦٧ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج حيث أرتفعت من نحو ٠،٥٤ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١،٦١ كمتوسط خلال الفترة الثانية

وهومايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة من نحو ٠،٤٦% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ٠،٦١% في الفترة الثانية إرتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى نحو ٢،٧٤ وهو ما يعني تلقي منتجي القمح دعماً يبلغ نحو١٧٤% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للقمح .

جدول رقم (٢) : تقدير معاملات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح خلال فترات الدراسة .

الفترة	السنة	معامل الحماية الإسمي للنواتج	معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
فترة ما قبل التحرر الإقتصادي	١٩٨١	٠,٥١	١,١٠	٠,٦٥	٠,٢٤
	١٩٨٢	٠,٤١	١,٠٨	٠,٥٤	٠,٢٢
	١٩٨٣	٠,٥١	١,١٦	٠,٧٣	٠,٢٦
	١٩٨٤	٠,٥٠	١,٢٠	٠,٧٥	٠,٣١
	١٩٨٥	٠,٦١	١,٢١	٠,٨٩	٠,٢١
	١٩٨٦	٠,٧٤	١,٢٢	١,١٤	٠,١٩
	المتوسط	٠,٥٤	١,١٦	٠,٧٨	٠,٢٤
فترة التحرر الإقتصادي الجزلي	١٩٨٧	٠,٨٢	١,١٥	١,١٧	٠,١٧
	١٩٨٨	٠,٧٠	١,١٦	٠,٩٤	٠,١٤
	١٩٨٩	١,٠٣	١,١٠	١,٣٠	٠,٠٩
	١٩٩٠	١,٩٨	١,١٠	٢,٨٣	٠,١٧
	١٩٩١	٢,٦٣	١,٠٤	٤,٧٧	٠,٣٣
	١٩٩٢	٢,٢٣	٠,٩٨	٤,٤٣	٠,٢٧
	١٩٩٣	١,٩٠	٠,٩٨	٣,٦٩	٠,٦٧
	المتوسط	١,٦١	١,٠٧	٢,٧٣	٠،٢٦
فترة التحرر الإقتصادي الكامل	١٩٩٤	٢,٣٥	٠,٩٧	٥,١٠	٠,٨٠
	١٩٩٥	٢,٣٨	٠,٩٧	٤,٢١	٠,٤٩
	١٩٩٦	٢,٣٢	٠,٩٦	٣,٨٢	٠,٤١
	١٩٩٧	٢,٩٦	٠,٩٦	٦,٠٧	٠,٦٥
	١٩٩٨	٣,٣٩	٠,٩٦	٨,٠٨	١,٥٠
	١٩٩٩	٢,٨١	٠,٩٦	١٠,٨٧	١,٨٥
	٢٠٠٠	٣,٦٧	٠,٩٨	٩,٨٦	١,٧١
	٢٠٠١	٣,٠٥	٠,٩٩	٦,٦٠	١,٢٠
	٢٠٠٢	٢,٧٠	٠,٩٩	٥,٢١	٠,٩٤
	٢٠٠٣	٢,١١	٠,٩٩	٣,٢٦	٠,٥٥
	٢٠٠٤	٢,٥٥	٠,٩٨	٣,٨٩	٠,٥٢
	٢٠٠٥	٢,١٢	٠,٩٨	٣,٥٣	٠,٦٣
	٢٠٠٦	٢,٢٠	٠,٩٦	٢,٦٥	٠,١٨
	المتوسط	٢,٧٤	٠,٩٧	٥,٦٢	٠،٨٨
	المتوسط العام	١,٩٣	١,٠٤	٣,٧٣	٠،٥٧

٢- معاملات الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية قد إنخفضت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ٢٠٠٦ نحو ٠،٩٦ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية أقصاها في عام ١٩٨٦ حيث بلغ نحو ١،٢٢ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للعناصر الإنتاجية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الأسمى للعناصر الإنتاجية حيث إنخفضت من نحو ١،١٦ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر

الإقتصادي إلى نحو ١،٠٧ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠،٠٩% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠،٠٠٧% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الأسمى نحو ٠،٩٧ وهو ما يعني تلقي منتجي القمح دعماً يبلغ نحو٠،٣% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للقمح .

٣- معامل الحماية الفعال :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الحماية الفعال قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٨٢ نحو ٠،٥٤ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ١٠،٨٧ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الفعال نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الفعال حيث إرتفعت من نحو ٠،٧٨ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٢،٧٣ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠،٢٢% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ١٧٣% في الفترة الثانية إرتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الفعال نحو ٥،٦٢ وهو ما يعني تلقي منتجي القمح دعماً يبلغ نحو٤٦٢% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للقمح

٤-معامل تكلفة الموارد المحلية :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٨٩ نحو ٠،٠٩ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ١،٨٥ وهومايعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول القمح محلياً خلال هذه الفترة وبالتالى فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج القمح عالمياً وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك معامل تكلفة الموارد المحلية حيث إرتفعت من نحو ٠،٢٤ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٠،٢٦ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إرتفاع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج محصول القمح بنحو ٠،٠٠٢% من إجمالي قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الأولى إلى نحو ٠،٢٦% في الفترة الثانية بينما إرتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٠،٨٨ مما يعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول القمح محلياً خلال هذه الفترة وبالتالى فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج القمح عالمياً

- **ثالثاً : محصول الذرة الشامية :**

١- معامل الحماية الإسمي للنواتج :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ٢٠٠٣ نحو ٠،٢٨ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج أقصاها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٤،٥٢ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري حيث أرتفعت من نحو ٠،٩١ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١،٣١ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهومايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة من نحو ٠،٠٠٩% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ٠،٣١% في الفترة الثانية إرتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الحماية الأسمى للنواتج نحو ١،٧١ وهو ما يعني تلقي منتجي الذرة الشامية دعماً يبلغ نحو ٧١% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للذرة الشامية .

جدول رقم (٣): تقدير معاملات مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الذرة الشامية خلال فترات الدراسة .

الفترة	السنة	معامل الحماية الإسمي للنواتج	معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج	معامل الحماية الفعال	تكلفة الموارد المحلية
فترة ما قبل التحرر الإقتصادي	١٩٨١	٠,٧٧	١,٢٣	١,٠٥	٠,٣٢
	١٩٨٢	٠,٨٣	١,٢٥	١,١٢	٠,٢٧
	١٩٨٣	٠,٩٥	١,٢٥	١,٣٣	٠,٢٤
	١٩٨٤	١,٠٨	١,٢٦	١,٦٣	٠,٢٦
	١٩٨٥	٠,٩٦	١,٢٢	١,٤٧	٠,٢٠
	١٩٨٦	٠,٨٥	١,٢٤	١,٣٥	٠,٢١
	المتوسط	٠,٩١	١,٢٤	١,٣٢	٠،٢٥
فترة التحرر الإقتصادي الجزئي	١٩٨٧	٠,٨١	١,٢٢	١,٠٩	٠,١٢
	١٩٨٨	١,٠٤	١,٢٢	١,٣٥	٠,١٤
	١٩٨٩	١,١٥	١,١٥	١,٥٠	٠,١٢
	١٩٩٠	١,٦٦	١,١٥	٢,٤٧	٠,٢٠
	١٩٩١	١,٣١	١,٠٩	٢,٠٢	٠,٢٠
	١٩٩٢	١,٦٢	١,٠٢	٣,٠٣	٠,٢٩
	١٩٩٣	١,٦٢	١,٠٠	٣,٠٧	٠,٥٣
	المتوسط	١,٣١	١,١٢	٢,٠٧	٠،٢٣
فترة التحرر الإقتصادي الكامل	١٩٩٤	١,٥٤	٠,٩٨	٢,٩٠	٠,٤٦
	١٩٩٥	١,٥٣	٠,٩٨	٢,٧٥	٠,٤٢
	١٩٩٦	١,٨١	٠,٩٦	٣,٨٨	٠,٥٧
	١٩٩٧	٢,١٣	٠,٩٧	٤,٥٦	٠,٥٧
	١٩٩٨	٢,١١	٠,٩٥	٦,٤١	١,٧١
	١٩٩٩	٢,٨٠	١,٠٠	٧,٢١	١,٣٠
	٢٠٠٠	٤,٥٢	١,٠٠	١٩,٩٩	٢,٧٠
	٢٠٠١	٠,٨٣	١,٠٠	١,٧٣	٠,٨٤
	٢٠٠٢	٠,٦٠	١,٠٢	٠,٩٩	٠,٥٣
	٢٠٠٣	٠,٢٨	١,٠١	٠,٤٠	٠,٣٣
	٢٠٠٤	١,٣٧	١,٠١	٢,١٥	٠,٤٤
	٢٠٠٥	١,٨٠	١,٠١	٢,٧٩	٠,٤٣
	٢٠٠٦	٠,٩٦	١,٠٢	١,٣٩	٠,٣٦
	المتوسط	١,٧١	٠,٩٩	٤,٣٩	٠،٨٢
	المتوسط العام	١,٤٢	١,٠٨	٣,٠٦	٠،٥٣

٢- معاملات الحماية الإسمية للعناصر الإنتاجية :

توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية قد إنخفضت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٩٨ نحو ٠،٩٥ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للعناصر الإنتاجية أقصاها في عام ١٩٨٤ حيث بلغ نحو ١،٢٦ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الأسمى للعناصر الإنتاجية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد الإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الأسمى للعناصر الإنتاجية حيث إنخفضت من نحو ١،٢٤ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ١،١٢ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠،١٢% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى إلى نحو ٠،١٢% في الفترة الثانية تحول ذلك إلى دعم المنتج في الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة متوسط معامل الحماية الأسمى نحو ٠،٩٩ وهو ما يعني تلقي منتجي الذرة الشامية دعما يبلغ نحو٠،٠١% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للذرة الشامية .

٣- معامل الحماية الفعال :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الفعال قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ٢٠٠٣ نحو ٠،٤٠ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ١٩،٩٩ وهومايعكس إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة على منتجي هذا المحصول من سنة لأخرى حتى تحولت الضرائب إلى دعم المنتج في الفترة الأخيرة وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل الحماية الفعال نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك قيمة معامل الحماية الفعال حيث إرتفعت من نحو ١،٣٢ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٢،٠٧ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض نسبة الضرائب المفروضة بنحو ٠،٧٥% من إجمالي قيمة النواتج في الفترة الأولى تحول ذلك إلى دعم بنحو ١٠٧% في الفترة الثانية إرتفع ذلك الدعم في الفترة الثالثة حيث بلغ قيمة متوسط معامل الحماية الفعال نحو ٤،٣٩ وهو ما يعني تلقي منتجي الذرة الشامية دعماً يبلغ نحو٣٣٩% من قيمة النواتج النهائية وهذا الأمر منطقي نتيجة لتحرر الأسعار المزرعية للذرة الشامية .

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية :

وتوضح مؤشرات الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية قد إرتفعت من سنة الى سنة أخرى خلال فترة الدراسة (١٩٨١ - ٢٠٠٦) حيث بلغت أدناها في عام ١٩٨٧ نحو ٠،١٢ في حين بلغت قيمة معامل الحماية الفعال أقصاها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٢،٧٠ وهومايعكس تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الذرة الشامية محلياً خلال هذه الفترة وبالتالى فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الذرة الشامية عالمياً وهذا تحليل منطقي حيث إرتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية نتيجة تحرر الأسعار المزرعية وإلغاء سياسة التوريد لإجباري ويوضح ذلك معامل تكلفة الموارد المحلية حيث إنخفضت من نحو ٠،٢٥ كمتوسط خلال فترة ماقبل التحرر الإقتصادي إلى نحو ٠،٢٣ كمتوسط خلال الفترة الثانية وهو مايعنى إنخفاض الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج محصول الذرة الشامية بنحو ٠،٠٢% من إجمالي قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الأولى إلى نحو ٠،٢٣% في الفترة الثانية بينما إرتفعت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية في الفترة الثالثة حيث بلغت نحو ٠،٨٢ مما يعكس تمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج محصول الذرة الشامية محلياً خلال هذه الفترة وبالتالى فإن لديها قدرة تنافسية في إنتاج الذرة الشامية عالمياً .

المراجع

(١) إبراهيم عبد المنعم الجعار (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر سياسة التحرر الإقتصادي على الأرز ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢) باسم بن أحمد آل إبراهيم(دكتور) وآخرون : أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعوية أسلوب مصفوفة تحليل السياسة ، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة ، بحث رقم ١٣٦ ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٦هـ .

(٣) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ١٢- ١٧ / مارس ٢٠٠١.

(٤) عثمان على إسماعيل (دكتور) : دراسة تحليلية لأثر تطبيق سياسة التحرر الإقتصادي على مكونات أربحية محصول البطاطس الصيفي في جمهورية مصر ا لعربية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ٢٥ ، العدد ١١ ، نوفمبر ٢٠٠٠، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

(٥) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلة الإقتصادية ، أعداد متفرقة.

(٦) وزارة الزراعة – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي – سجلات قسم الإحصاء.

AN ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL POLICIES IMPACT ON THE PRODUCTION THE MOST IMPORTANT GENERAL CROPS IN EGYPT .

Hegazy,H. M. ; M. A. M. Shata and Mona F. E. Elboghdady
Agricultural Economic Dept., Faculty of Agric. Mansoura Univ.

ABSTRACT

Agricultural sector is considered one of the main sectors of the economy, national statistics indicate that the value of agricultural output amounted to 81.370 billion pounds in 2006, equal to about 14.8% of the gross national product. The agricultural sector accounted for about 30% of the total workforce .

This is the cereal crop of important food crops in the agricultural sector in Egypt in addition to the gross secondary school with a high economic value and most important of these crops rice, wheat and maize as these are crops of major food crops for the consumer because it represents the main source of carbohydrates and carbohydrates and contains a high percentage of vitamins and that these crops have a key role and effectively in the Egyptian foreign trade .

Research aimed at shedding light on the impact of price policies on the economics of production of the most important cereal crops using a range of economic indicators .

The research found many of the Allantijd including

(1) indicated the ultimate protection factor value of output of crops to study low taxes on producers and even turned into a support in some crops such as rice in the full emancipation as the value of the ultimate protection factor of the rice crop, about 2,3, which means rice producers receive support approximately 130% of the value of final outputs.

(2) Egypt has a comparative advantage in the production of crops locally during this study periods of study Despite the decline in this feature from time to time And ended the search range of important recommendations.

قام بتحكيم البحث

أ.د / حامد عبد الشافى هدهد	كلية الزراعة – جامعة المنصورة
أ.د / عبد المنعم رجب محمد	كلية الزراعة – جامعة الزقازيق